قوله الدليل وهو قوله عليه السلام ثلاث جد هنا جد وهزلهن جد النكاح والطلاق والرجعة

قوله بالاستعمال تقييد للاستقبال بناء على ما تقدم من اشتراط الاستقبال وليس تقييدا للضمير المجرور لانه عائد الى ما

او اعتق مخطئا وقع ثم المراد ثبوت حكمه بلا نية قضاء فقط والا اشكل بعت واشتريت اذ لا يثبت حكمها في الواقع مع الهزل وفي نحو الطلاق والعتاق لخصوصية الدليل كذا في التحرير وقيامه مقام معناه حتى استغنى عن النية اى النية لغاية وضوحه والكناية ما استتر المراد به اى استتر بالاستعمال ولا يفهم الا بقرينة حسه حقيقة كان او مجازا مثل الفاظ الضمير كهو فانه لا يتميز بين اسم واسم الا بدلالة اخرى وحكمها ان لا يجب العمل بها الا بالنية او دلالة الحال وكنايات الطلاق كبائن وحرام سميت بالكنايات مجازا لانها كناية عن البينونة عن وصلة حتى كانت بوائن وعند الشافعي رح رواجع الا اعتدى واستبرئي رحمك وانت واحدة رواجع لاقتضاها وقوع الطلاق سابقا والواقع بالصريح رجعي والاصل في الصريح وفي الكناية قصور لتوقفها على النية وظهر هذا التفاوت بينهما فيما يدرء بالشبهات فيحد القاذف بزنيت بقذانة لا بجامعتها واما الاستدلال الدلالة كون الشيء متى فهم فهم غيره فان كان التلازم بحالة الوضع فوضعية او العقل فعقلية ومنها الطبيعية وتمامه في التحرير واللفظية عبارة واشارة ودلالة واقتضاء واعتباره ينقسم اللفظ الدال بعبارة

مبحث الكناية عند علماء البيان الكناية ان يذكر لفظ ويراد معناه لكن لا لذاته بل لينتقل الى ملزومه كما يراد بطويل النجاد معناه الحقيقي لينتقل منه الى ملزومه من طول القامة ابن ملك

النكاح صح

مطلب الاستدلال بعبارة النص

قوله الدلالة الخ هذا التعريف والتقسيم بناء على اصطلاح المناطقة واما الاصوليون فانهم يطلقون الدلالة على انتقال الذهن من العلم بالشيء الى العلم بغيره ثم ان الحنفية جعلوا الدلالة الوضعية شاملة لتطابقية وتضمنية لتطابقية وقوله هنا واللفظية معطوف على لفظية فقوله هنا واللفظية الواقع في كلام الشارح غير صحيح

بعبارة النص عينه فالاضافة من قبيل جميع القوم وكل الدراهم كما في التقرير فهو العمل من المجتهد بظاهر سياق الكلام له بلا تامل والمراد بالسوق هنا مجرد التكلم به لافادة معناه سواء كان سوقا اصليا او لا كما في التحرير وحاصله ان العبارة دلالة اللفظ على المعنى واما الاستدلال باشارة النص فهو العمل بما ثبت بنظمه لغة اى بتركيبه من غير زيادة ولا نقصان لكنه اى ما ثبت غير مقصود بالقصد الاول ولا سيق له النص وهو ليس بظاهر من كل وجه بل يحتاج لتامل وهذا يسمى في علم اخر دلالة التضمن كان السامع لاقباله على سياق الكلام لم يغفل عما في ضمنه فهو يشير اليه وهذا كقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن سيق الكلام لاثبات النفقة على الوالد فثبت بعبارة النص وقيد اى في ذكر المولود له دون الوالد اشارة الى ان النسب الى الاباء لانه نسب الولد اليه بلام التمليك هنا فيكون مخصوصا به وهما سواء في ايجاب الحكم اى اثباته الا ان الاصم الاول اى العبارة احق عند التعارض لاختصاصه بالسوق كحديث تقعد احداهن في بيتها شطر عمرها لا تصلي سيق لنقصان دينهن وفيه اشارة الى ان اكثر الحيض خمسة عشر وما كما قاله الشافعي رح وهو معارض بحديث اقل الحيض ثلاثة واكثره عشرة وهو عباره فترجح

Copyright Oxford University Press

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)